العدد (4116) السنة الخامسة عشرة - الأحد (21) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

اتصالات موسّعة مع المحافظات المحرَّرة تتكلّل بالموافقة على مشاركتها بالاقتراع

السفارة الأميركيّة تتوسّط بين القوى السُّنيّة والشيعيّة للاتفاق على موعد الانتخابات

جلسة سابقة لمجلس النواب

□ بغداد / محمد صباح

تقود السفارة الأمريكية في بغداد حوارات مكثفة منذ الخميس الماضي مع القوى السنية والشيعية لتقريب وجهات النظر بشأن المصادقة على الموعد الذي اقترحته الحكومة لإجراء الانتخابات النيابية والمحلية في ١٢ أيار المقبل وحسمها في أقرب جلسة برلمانية.

وشملت الاتصالات الموسعة محافظي المحافظات المحررة الذين أفادت معلومات بأنهم أبدوا للجانب الأمريكي استعداد محافظاتهم لإجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المقترح ما يؤكد وجود انفراج مرتقب للأزمة التي أخرت إقرار قانون الانتخابات.

ويتحدث قيادي بارز في اتحاد القوى العراقية لـ(المدى) قائلا إنّ "السفارة الأمريكية في بغداد دخلت على خط الأزمة الحاصلة بين اتحاد القوى العراقية والتحالف الوطني بشأن المصادقة على موعد الانتخابات"، مبيناً أن "الاتصالات التي قادتها السفارة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء انطلقت مساء الخميس الماضي".

ويضيف القيادي الرفيع الذي فضّل عدم ذكر اسمه ان "المفاوضات بين الجانب الأمريكي والكتل السنية مازالت في أطوارها الأولى ولم تصل إلى مستوى الاتفاق النهائي وحلّ كل الخلافات التي أثارت تحفّظ اتحاد القوى العراقية"، مشدداً على أن "العمل جار مع الأمريكان لحلحة كل النزاعات والمخاوف".

ويلفت إلى أنّ "السفارة الأمريكية تجري حراكاً في الوقت الحالي مع كل الأطراف والكتل والمكونات في مجلس النواب، وطلبت منهم حسم المصادقة على موعد الانتخابات وإجراءها في توقيتها المقترح من قبل الحكومة".

وكان مجلس الوزراء قد قرر، الشهر الماضي، تقديم موعد الانتخابات البرلمانية من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار، نزولاً عند مقترح مفوضية الانتخابات، إلاّ أن القوى السُنية تحفّظت على إجراء الانتخابات في هذا الوقت متمسكة بجملة من الذرائع في مقدمتها تأخر عودة العوائل النازحة إلى مدنها وعدم تخصيص الأموال اللازمة في الموازنة الاتحادية لإعمار المدن التي حُررت من داعش.

ويتابع عضو الهيئة القيادية لاتحاد القوى العراقية حديثه قائلا إن "الحراك الذي تقوده السفارة الأمريكية لإنهاء الجدل بشأن المصادقة على موعد الانتخابات شمل أيضا الحوار مع محافظي المدن التي حُرّرت من تنظيمات داعش"، مؤكدا أن "هؤلاء المحافظين أبدوا استعدادهم لخوض مدنهم الانتخابات في ١٢ أيار المقبل".

وكان محافظ الانبار محمد الحلبوسي قد أكد الخميس الماضي أن محافظته "جاهزة ومستعدة لإجراء الانتخابات في وقتها المحدد، معتبراً أن تأجيل الانتخابات سابقة خطيرة وضرب لنصوص الدستور التي لا تقبل الاجتهاد".

ويشير القيادي السني إلى أن "الأمر بات متروكاً للحكومة للالتزام بما تعهدت به وهو نزع السلاح من الفصائل المسلحة وعودة كل النازحين وتوفير الأموال لإعادة إعمار كل المدن"، مؤكداً أن "الحوارات مازالت مستمرة بين كل الأطراف".

وأثار اعتماد التصويت السري في جلسة مجلس النواب الخميس الماضي على موعد الانتخابات، جدلا برلمانيا واسعا انتهى بمشادات كلامية بين رئيس مجلس النواب وكتل التحالف الوطني التي أعلنت انسحابها من الجلسة.

ولم يتمكن مجلس النواب في جلسة أمس السبت من الاتفاق على الرغم من تقديمه ٣ خيارات تتضمن عدم طرح موضوع المصادقة على موعد الانتخابات، أو عرضه، أو المصادقة على موعد الانتخابات البرلمانية وتأجيل الانتخابات المحلية.

وبعد فشل كل المحاولات في تقريب وجهات النظر بين القوى الداعمة لتأجيل الانتخابات والتحالف الوطني المصرّ على إجرائها في الموعد الذي اقترحته الحكومة، تعوّل الكثير من الكتل على قرار المحكمة الاتحادية لحسم هذه الجدلية.

ويقول رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني مثنى أمين لـ(المدى) إن "المحكمة الاتحادية هي الجهة الوحيدة القادرة على حسم كل الخلافات"، مشدداً على أن "أي قرار يصدره البرلمان في تأجيل الانتخابات سترفضه المحكمة الاتحادية لعدم وجود مسوغ قانوني ودستوري للتأجيل".

وكانت اللجنة القانونية في مجلس النواب قد كشفت لـ(المدى) في بداية الشهر الحالي تلقّي المحكمة الاتحادية خطابين من البرلمان والحكومة بشكل منفرد، يستوضحان فيهما عن دستورية تأجيل الانتخابات.

وتنتظر السلطتان التشريعية والتنفيذية ردّ القضاء لحسم الجدل حول موعد الانتخابات في مجلس النواب.

ويضيف أمين أن "المشكلة الحقيقية التي تعيق تمرير قانون الانتخابات هي مسألة التوقيتات والمصادقة عليها كون أن المناطق الغربية تعاني من عدم عودة النازحين فضلاً عن الأوضاع غير المستقرة في محافظة كركوك".

ويؤكد أن "الجانب الأمريكي مع إجراء الانتخابات في توقيتها المقترح من قبل الحكومة في ١٢ أيار المقبل"، مشدداً على أن هناك حواراً بين القوى السياسية تساعد فيه السفارة الأمريكية للوصول إلى تفاهمات بين كل الأطراف".

ويوضح رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني أن "السفارة الأمريكية تعرض المساعدة لإزالة العقبات وتفهم التحفظات المتمثلة في الضغط على الحكومة في إجراء الإصلاحات في كل المناطق المتضررة وإعمارها"، مؤكداً أن "القرار يبقى عراقياً لأننا دولة ذات سيادة".

بدوره، كشف النائب الأول لرئيس مجلس النواب همام حمودي، أمس، عن توجيهه استفساراً للمحكمة الاتحادية بشأن الانتخابات النيابية، مشدداً على احترام التوقيتات الدستورية والمصلحة في الحفاظ على الدستور.

وقررت رئاسة مجلس النواب عقد اجتماع لها مع رؤساء الكتل النيابية صباح اليوم الأحد في القاعة الدستورية لحسم موضوع المصادقة على تحديد موعد للانتخابات وقانون انتخابات مجلس النواب للخروج بصيغة متفق عليها.

ويستعرض النائب عن كتلة اتحاد القوى العراقية رعد الدهلكي، "شروط كتلته للموافقة على المصادقة على الموعد الذي اقترحته الحكومة بضرورة حصر السلاح بيد الدولة وإعادة كل النازحين وإعمار المدن".

ويضيف الدهلكي في تصريح لـ(المدى)، أن "القوى السنية غير متخوفة من موعد إجراء الانتخابات بقدر تخوفها من نتائجها التي ستسمح لقادة الفصائل المسلحة بالصعود"، مؤكداً أن "خيارات حسم مواعيد الانتخابات غير متفق عليها".

أما عن طبيعة الحراك الذي تقوده السفارة الأمريكية فيقول رئيس لجنة الهجرة والمهجرين البرلمانية "إنني لا أنفي وجود مشاورات مع الجانب الأمريكي ولا أؤكدها"، داعياً السفارة الأمريكية إلى "النظر إلى المصلحة المجتمعية أكثر من محافظتها على مواعيد الانتخابات".

كتلة الحلّ تستغرب مطالبات الوزراء السُّنّة بالتأجيل

تحالف القوى: الحكومة غير جاهزة لإجراء الانتخابات بموعدها

بغداد / المدى

أكد القيادي في تحالف القوى ظافر العاني، أمس السبت، أنّ تحالفه جاهز لخوض الانتخابات لكن الحكومة غير جاهزة لإجرائها في موعدها المقرر.

ومن المقرر أن تجري الانتخابات في ١٢ أيار المقبل إلّا أن القوى السُنية وبعض الكرد يريدون تأجيلها الى شهر كانون الأول المقبل لضمان إعادة جميع النازحين الى مناطقهم.

وقال العاني في بيان حصلت (المدى)، على نسخة منه، "نحن مستعدون لخوض الانتخابات في موعدها المحدد ومجتمعنا واع لأهمية التغيير المنشود، ولكنّ تقديراتنا أنّ الحكومة غير جاهزة بل وغير جادة بتوفير الظروف الطبيعية للانتخابات،إذ عليها أن تجيب عن أسئلة ومتطلبات جوهرية وضعتها على نفسها في قانون الانتخابات".

وتساءل العاني "ماذا بشأن نازحي جرف الصخر ويثرب والعديد من المدن في بغداد وصلاح الدين وديالى التي ترفض المليشيات عودة الأهالي إليها؟".

وتابع القيادي في تحالف القوى، أنه "إذ بغير معالجة هذه المشكلة أو وضع توقيتات لحلّها فإن الحكومة تبرهن على أنها أسيرة منهج التغيير الطائفي وتريد إضفاء الشرعية على هذا المنهج من خلال الانتخابات"، متسائلاً "ماهي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بصدد إنهاء المظاهر المسلحة في المحافظات المدمرة وغلق مكاتب الفصائل العسكرية فيها".

وأشار القيادي في تحالف القوى، الى أنه "على الحكومة أن توضّح بشكل جلي ماهي إجراءاتها لإعادة الإعمار في مدن بلغت نسبة التدمير في بعضها ما يفوق الثمانين بالمئة ومع ذلك لم نجد في الميزانية أي اهتمام بهذه القضية الملحّة أو بتعويض ولو جزئي للمتضررين".

ولفت العاني "ماذا عن الاستعدادات الفنية للمفوضية وهي التي لم تفتح الى الآن مراكز تحديث سجلات الناخبين في نينوى مثلا التي بلغت نسبة تحديث السجلات فيها اثنين بالمئة فقط".

وتابع القيادي السني أن "تحالف القوى إذ يؤكد جاهزيته السياسية لخوض الانتخابات في أي موعد، فإن على الحكومة أن توضح مدى جاهزيتها من خلال إجابتها عن الأسئلة أعلاه".

في غضون ذلك، أبدت كتلة الحل النيابية، أمس، استغرابها من مطالبات وزراء تحالف القوى بتأجيل الانتخابات.

وأكد رئيس الكتلة النائب محمد الكربولي، في بيان حصلت (المدى)، على نسخة منه، استعداد كتلته "للعمل مع باقي الشركاء لإنضاج رؤية وطنية مشتركة داخل قبة البرلمان تخدم أبناء شعبنا العراقي وتعزز العملية الديمقراطية وتحفظ للجميع حقوقهم في المشاركة بالعملية الانتخابية واستحقاقاتها".

وأعرب الكربولي، عن استغرابه من "مطالبات وزراء تحالف القوى العراقية لكتلتهم البرلمانية وهيئتها السياسية بالإصرار على تأجيل موعد الانتخابات في الوقت الذي صوّت جميعهم على تحديد الـ١٢ من أيار المقبل موعداً للانتخابات من دون الرجوع لكتلتهم البرلمانية"، متسائلاً "أين كان وزراء تحالف القوى من مناقشات مجلس الوزراء لمواعيد إجراء الانتخابات؟، ولماذا لم يقدّروا وضع ومعاناة أهلهم النازحين ويضعوها موضع اعتبار قبل التصويت داخل مجلس الوزراء".

اليونسيف: الأطفال يشكّلون أكثر من نصف النازحين

اطفال في احد مخيمات النزوح.. ارشيف

بغداد / المدى

قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن الأطفال يشكلون نحو النصف من بين ٢,٦ مليون شخص نزحوا في العراق بسبب الحرب التي استمرت ثلاثة أعوام على تنظيم داعش، وإن العنف المستمر يعرقل جهود تخفيف معاناتهم.

وقالت اليونيسيف إنه بينما أعلنت الحكومة العراقية الشهر الماضي النصر على التنظيم بعدما استردت تقريباً كل الأراضي التي استولى عليها في عام ٢٠١٤ فإن استمرار القصف والهجمات يجعل من الصعب إعادة بناء حياة النازحين.

وقال بيتر هوكينز كبير ممثلي يونيسيف لدى العراق، "نعتقد أنه نتيجة للصراع وغياب الاستثمار على مدار أعوام والفقر... هناك أربعة ملايين طفل يحتاجون إلى العون الآن في أنحاء العراق".

وقال هوكينز خلال مؤتمر صحفي في جنيف عبر الهاتف من بغداد، ونقلته رويترز، إن هناك ١,٣ مليون طفل ضمن ٢,٦ مليون نازح نتيجة القتال الذي كان مدمراً عادة مع تنظيم داعش.

بدوره، قال جيرت كابيليري المدير الإقليمي لليونيسيف في بيان نشرته رويترز انه "على الرغم من انتهاء القتال في عدة مناطق، لا يزال العنف مستمراً في مناطق أخرى، وفي الأسبوع الحالي فقط وقعت ثلاثة تفجيرات في بغداد".

وأضاف ان "العنف لا يقتل ويشوه الأطفال فقط، إنه يدمر المدارس والمستشفيات والمنازل والطرق. إنه يمزق النسيج الاجتماعي المتنوع وثقافة التسامح التي تحافظ على تماسك المجتمعات".

وقال هوكينز إن اليونيسيف تساعد أيضا أطفال المشتبه في انتمائهم للتنظيم المحتجزين حالياً عن طريق توفير رعاية ومساعدة قانونية وتحاول لم شمل آخرين مع أسرهم بمن فيهم الموجودون في الخارج.

وأصبحت قضية نزوح المدنيين من المناطق السنية التي كانت خاضعة لسيطرة داعش أحدث نقطة خلافية في النزاع السياسي ذي الصبغة الطائفية في العراق.

الفضيلة: تحديد موعد الانتخابات ليس من مهامّ البرلمان

بغداد / المدى

أكد رئيس كتلة الفضيلة البرلمانية عمار طعمة، أمس السبت، أنه ليس للبرلمان حق في البت أو الاجتهاد في قضية إجراء الانتخابات في موعدها.

وقال طعمة في بيان، حصلت (المدى)، على نسخة منه، إن "قانون انتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ في المادة (٧) منح حق المصادقة للبرلمان على الموعد المقترح من مجلس الوزراء، كما حددت المادة (٥٦) من الدستور إجراء انتخاب مجلس النواب الجديد قبل ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة، وحيث أن نهاية الدورة الانتخابية الحالية تكون في الـ ٣٠ من حزيران ٢٠١٨ فإن موعد الانتخابات للبرلمان الجديد لا يتجاوز ١٥-٥-٢٠١٨".

وتنص المادة مادة (٧)/ أولاً من قانون الانتخابات عام ٢٠١٣ على أنه يجب أن تجرى انتخابات مجلس النواب قبل ٤٥ يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة على الأقل.

ثانياً- يحدد موعد الانتخابات بقرار من مجلس الوزراء بالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ويصادق مجلس النواب عليه ويصدر بمرسوم جمهوري ويعلن عنه بوسائل الإعلام كافة قبل الموعد المحدد لإجرائها بمدة لاتقل عن ٩٠ يوماً.

فيما تنص المادة ٥٦ من الدستور العراقي على: أولاً:. تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

ثانياً:. يجري انتخاب مجلس النواب الجديد قبل خمسة وأربعين يوماً من تاريخ انتهاء الدورة الانتخابية السابقة.

وأضاف رئيس كتلة الفضيلة النيابية، ان "المادة (١٣) من الدستور قد نصت على (لا يجوز سنّ قانون يتعارض مع هذا الدستور) بمعنى لا يجوز أن يشرّع البرلمان قانوناً يتضمن تحديد موعد لانتخابات البرلمان القادم يتجاوز تاريخ الـ١٥ من أيار الحالي".

وأوضح طعمة انه "لا يجوز تشريع قانون يمدد عمل البرلمان،لأن في ذلك مخالفة صريحة لنص المادة (٥٦)".